جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

السنة الثانية ماستر علاقات دولية

مقياس: الطاقة في العلاقات الدولية

المحاضرة الأولى:

النفط والاقتصاد السياسي للصراع

مقترب الربط

ساهمت الدراسات التجريبية الحديثة في الاقتصاد السياسي الدولي إلى حد كبير في فهم وشرح الظروف التي قد تؤدي من خلالها الموارد الطبيعية إلى إثارة النزا ع العنيف أو إطالة أمده أو تكثيفه. وجدت غالبية هذه الدراسات ارتباطًا إيجابيًا قويًا بين الاعتماد المالي على صادرات النفط، على وجه الخصوص، ووقوع ومدة الحرب الأهلية. وقد أكدت الكثير من هذه الأدبيات على أهمية إشراك الجهات الفاعلة والإجراءات ذات الدوافع الاقتصادية، والعلاقة منها إلى الاقتصاد السياسي الإيجابي للصرا ع، لتحدي تفسيرات الحرب الداخلية على أنها نتيجة حصرية تقريبًا لـ "انهيار النظام" غير العقلاني داخل الدولة القومية أو فشل الدولة نفسها. بهذا المعنى، تعتبر حروب الموارد متغيرًا، والمساهمة في ظهور اقتصاد سياسي بديل وجغرافيا سياسية، حيث يتمكن المتمردون من الوصول إلى الإيجارات والسيطرة الإقليمية وآليات الشرعية. التي لا يمكن الحصول عليها في ظل ظروف السلام. في هذه المجموعة المتزايدة من الأدبيات، يظل المحور الأساسي للنزا ع هو المحور بين الدول الوطنية وجيوشها وشرطتها المسلحة الرسمية والمتمردين الداخليين أو غيرهم من الجهات المسلحة الخارجة عن القانون. هذه الأطر، التي تفترض أن عائدات الموارد المتأتية من السلع القابلة للنهب مثل النفط

توفر "الوقود" الذي يحرض و / أو يحافظ على الصراع بين هذه الأطراف، بشكل عام مقيدة من الناحية المفاهيمية ضمن المستوى "الوطني" للتحليل.[1]

هناك قناعة تحليلية متنامية بأنه من الضروري فهم العوامل الاقتصادية التي تدفع "للظهور المتزامن والمتعمد لنظام آخر" من خلال الصراع. ومع ذلك، ولأن تحليلنا يركز على النفط كطاقة حيوية واستراتيجية، وهو سلعة عابرة للحدود بامتياز، فإننا نعتبره أيضًا أساسيا للتأكيد على وجوب اعتبار النزاع قابلاً للتفسير جزئيًا من حيث "الدوافع الاقتصادية التي ترتبط تحديداً بتكثيف التجارة عبر الوطنية في العقود الأخيرة والاقتصاد السياسي للعنف داخل فئة معينة من الدول". وبشكل أكثر تحديداً، بنهاية سبعينيات القرن الماضي، كان لدى كل دولة رئيسية منتجة للنفط تقريبًا إنتاج نفط مؤمم جزئيًا على الأقل، لكن هذا الاتجاه القومي انكمش بشكل تدريجي في العقود الأخيرة. ونتيجة لذلك، حقق الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل الشركات متعددة الجنسيات والمخاوف النفطية للدول الأجنبية مرة أخرى دور مهيمن في تطوير قطاعات الطاقة. تزامنت إعادة تكثيف الاستثمار الأجنبي المباشر في الأنشطة الاستخراجية المحلية ليس فقط مع تزايد الطلب العالمي على النفط والغاز، ولكن أيضًا مع الرغبة المتزايدة في جزء من الولايات المتحدة لهيكلة السياسة حول الحماية العسكرية لمصادر الطاقة الاستراتيجية. ونتيجة لذلك، اليوم، في المناطق الغنية بالموارد مثل حوض بحر قزوين، والخليج، وأفريقيا جنوب الصحراء وأجزاء من أمريكا الجنوبية، التفاعلات والصلات بين الجهات الفاعلة "دون الوطنية والوطنية" و "عبر الوطنية والوطنية والمتعددة الجنسيات" التي لها مصالح متنوعة ولكنها ثابتة في تشجيع أو تقييد تدفق السلع مثل النفط الذي له تأثير حاسم على حدوث وطبيعة الصراع المحلي. تشكل هذه التفاعلات على حد سواء أهداف الجهات الفاعلة في القيام بالعنف المسلح أو في الرد على المتحاربين بالقوة، كما أنها تحدد مجموعة من الاستراتيجيات الممكنة قد يستخدمها الفاعلون لتوضيح المصالح وإضفاء الشرعية على مختلف أشكال استخدام القوة.

[1] - Thad Dunning and Leslie Wirpsa, "Oil and the Political Economy of Conflict in Colombia and Beyond: A Linkages Approach", in: Philippe Le Billon, **The Geopolitics of Resource Wars, Resource Dependence, Governance and Violence**, New York: Frank Cass, 2005, pp (88-115).

في هذا السياق، نؤكد أنه نظرًا للخصائص الخاصة للنفط، فإن الفحوصات المعاصرة لعلاقة هذه السلعة بالنزاع ستستفيد من تحديد أولويات مشهد التحليل الذي يشمل المجتمعات السياسية والديناميكيات التي تتجاوز المستوى الوطني للتحليل وتعدد الفاعلين. على مستويات مختلفة من التفاعل. إن النفط يشكل بشكل متزايد طابع الصراع المحلي بسبب علاقة النفط بالجهات الفاعلة وعمليات الاقتصاد السياسي العالمي التي أصبحت جزءًا لا يتجزأ من السياق المحلي.

عند دراسة أي حالة ضمن السياق الجيوسياسي لمناطق الصراع النفطية، يجب إظهار أهمية إطار العمل الذي يأخذ في الاعتبار هذه التفاعلات والروابط. يتضمن هذا الإطار تعقيدًا تحليليًا كبيرًا، والذي نعتقد أنه ضروري نظرًا للخصائص المحددة لمورد استراتيجي عالمي مثل النفط. **أولاً**، النفط محلي وإقليمي ووطني وعالمي بشكل قوي ومتزامن. هو مميز "ثابت"؛ لذلك، يجب أن يحدث الاستخراج في النقطة المحورية المحددة لموقعه. وهذا يعني أن استغلال النفط له عواقب خاصة على أمن المجتمعات والأراضي التي يكون جزءًا لا يتجزأ منها. ومع ذلك، فإن التحكم في النفط يتطلب البنية التحتية والأمن والتكنولوجيا لتحويله إلى أصل قابل للنقل عبر مساحة جغرافية إقليمية ووطنية وعبر وطنية واسعة ومعقدة وعبر الحدود الوطنية عادة.

ثانيًا، استغلال النفط وطني ومتعدد الجنسيات في نفس الوقت. تحاول شركات النفط الحكومية وبعض أقوى الشركات الخاصة والعابرة للحدود الوطنية في العالم التأثير على هياكل الحوكمة المحلية والعالمية التي تدير استخراج النفط وإنتاجه وتوزيعه. يعتبر النفط أيضًا "وطنيًا بدرجة عالية،" مرتبط استطراديًا بمفاهيم هوية الدولة و "المصلحة الوطنية". وفي الوقت نفسه، نظرًا لأهميته العالمية، تلعب الجهات الفاعلة متعددة الجنسيات دورًا بارزًا في "الممارسات التي تشكل اقتصادها السياسي الترتيبات الاجتماعية والثقافية والمؤسسية التي تحددها وتنظمها بشكل رمزي. وبالتالي، فيما يتعلق بالنفط، "لا يمكن فهم استمرار الصراع، وعلى وجه الخصوص، بلورة اقتصادات الحرب داخل الدول" الضعيفة "إلا في سياق عالمي أوسع.[2]

2 - Ibidem.

يجب أن نضيف إلى هذه البانوراما المركزية التي اكتسبها النفط والموارد الطبيعية الأخرى مرة أخرى في المذاهب العسكرية والأمنية للدول الصناعية المتقدمة، ولا سيما الولايات المتحدة. في أعقاب نهاية الحرب الباردة، استعادت الحماية العسكرية للممرات البحرية الحيوية والمناطق الغنية بالموارد في الخارج تفوقها الذي كانت تتمتع به في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، كمبدأ حاكم يقوم عليه الانتشار العسكري الأمريكي. تعكس عمليات النشر هذه بشكل متزايد التوزيع الجغرافي للموارد الطبيعية العالمية بالإضافة إلى مجموعة من الأبعاد التشغيلية – على سبيل المثال، حماية منشآت الطاقة الثابتة، والسيطرة على الأراضي التي تمر عبرها خطوط الأنابيب – المرتبطة بأمن الموارد. في هذا السياق، أدى الارتباط السياسي الواضح في البلدان الصناعية المتقدمة، ولا سيما الولايات المتحدة، بين الأمن الاقتصادي والاستراتيجية العسكرية، إلى المبدأ القائل بإمكانية استخدام التدخل العسكري بشكل متزايد لحماية التدفق الدولي للموارد الاستراتيجية مثل النفط.